ثقافة المحقق والمفهرس

محمود زكي[1]

(تقييد خاص ومسودة كُتبت سنة 2008، أنشرها كما هي بنقصها وأخطائها)[2]

التعامل مع التراث العربي عامّة والمخطوط منه خاصَّة **فن وعلم وصناعة**، ممَّا يتطلب إمكانيات واستعدادات خاصة، ربما لا تتطلبها مجالات معرفية ومهنية أخرى، فهو يحتاج إلى **متطلبات أخلاقية، وأخرى معرفية**، فينبغي على من يريد التخصص في هذه المجالات التراثية أن يكون متفهِّمًا لطبيعة التراث عامة والمخطوط خاصة، وأن يكون مُقدِّرًا لقيمته المادية والمعنوية، كهوية للأمة وضرورة للنهضة، وينبغي أن يساير هذا التقدير حب للكتاب المخطوط –وقد يفترق التقدير والحب–، واستعداد للتعامل معه ككيان مادي ، وعليه أن يتحلى بالأمانة والدقة، والصبر والجلد، مع سلامة الذوق.

يقول أحد أكابر المحققين والمفهرسين: "العلم توجُّه ورغبة وإرادة، وإذا كان الحبُّ شرطًا في ممارسة أي عمل والنجاح فيه، فإن هذا الحبَّ ألزم ما يكون للمشتغل بعلم المخطوطات؛ فهرسةً أو نسخًا أو تحقيقًا، وهو الحب الطاغي الذي يأخذ بمجامع القلوب، ويستولي على أقطار النفس، بل هو العشق الذي يذْهَل فيه المرء عن نفسه، ينسى به حظه من الراحة والدَّعة، وطريق المخطوطات شاقٌّ عَسِرٌ، والسالك فيه لابدَّ أن يروّض نفسه على الصبر والمجاهدة، على ما قاله علي بن أبي طالب –كرَّم الله وجهه–: من أحبَّنا أهل البيت فليعدّ للفقر جلبابا"[3]

أمَّا الأمانة والدقة فهما مطلبان رئيسان في البحث العلمي، يتأكدان في التعامل مع التراث تحقيقًا وفهرسة "فكما تشترط الأمانة فيمن تكلِّفُه استثمار مالك والتصرف فيه، تكون الأمانة شرطًا فيمن يُعهَد إليه

---

[1] * باحث في علم المخطوطات وتحقيق النصوص. بريد إلكتروني: mzakimail@gmail.com .

[2] ننشره كما ينشر المُحقِّق مُسوَّدة المؤلف! بينما نحيل للقراءة المنضبطة إلى كتاب وبحث "ثقافة المفهرس" للعلامة الطناحي. كما صدر مؤخرًا ولم نطلع عليه بعد، كتاب "ثقافة المحقق" للدكتور أحمد عطية. وأخيرًا نظمنا سابقًا في سنة 2012 بمعهد المخطوطات العربية دورة تدريبية بعنوان "ثقافة المحقق" لصالح وزارة الأوقاف القطرية، كما تتوافر تسجيلات مرئية على اليوتيوب لا سيما قناة معهد المخطوطات العربية، حول ثقافة المحقق لأساتذتنا وزملائنا الكرام منهم د. عبد الستار الحلوجي، د. فيصل الحفيان، د. عبد الحكيم الأنيس، د. أحمد عبد الباسط. وأخيرًا، فثقافة التعامل مع المخطوطات تمتد لأشمل من محقق النصوص ومفهرس المخطوطات، راجع الوسوم (الهاشتاج) التالية على مواقع التواصل الاجتماعي: #الثقافة_التراثية #ابن_نفسك_تراثيًا #تصور_التراث . وكُتب في 26 فبراير 2021.

[3] ثقافة المفهرس، محمود الطناحي: ص 192.

أمر مخطوط ما، كل كلمة منه وكل حرف بمثابة أجزاء الآثار ودقائقها التي يحافظ العلماء والمؤرخون على كل قطعة منها مهما يكن قدرها. وثمرة هذه الأمانة تأدية فكر المؤلف وأسلوبه، وتأدية فكر عصره الذي عاش فيه، والجو الذي لابس المادة العلمية أو الأدبية لهذا المخطوط "[1]. هذا بالنسبة للمحقق، وأيضًا للمفهرس، الذي يضاف إلى ثمار أمانته ودقته ثمرات أخرى جليلة، منها: التوثيق الدقيق، والتوصيف الصحيح، والتعريف والدلالة الصادقة بالمخطوط، مادةً ومضمونًا، ممَّا يفتح أفاق البحث العلمي، ووصوله إلى نتائج أقرب للصواب، سواء في المجالات البحثية لمضمون الكتاب، وتاريخ العلوم والحضارة، أو الكيان المادي للمخطوط، في مجالات علم المخطوطات، وعلم الخطوط، وتاريخ الفنون، وغيرها.

والتعامل مع المخطوط يتطلب كذلك الصبر والأناة، بما يصادف المفهرس من عوامل مادية مُنفِّرة أحيانًا، وبما يصادفه ومحقق النصوص من صعوبة في قراءة الخطوط وفكِّها، ومن الطمس والخرم، والتصحيف والتحريف، إلى آخر ما يُصادف من مشاكل المخطوط. والصبر في قراءة النصوص من تمام الأمانة أيضًا، "فالتعجل ينتهى بلا ريب إلى الإخلال بالأمانة العلمية التي تقتضي التريث في الحكم على الصورة الصحيحة التي ينبغي أن تمثل النص في أوج سلامته ومطابقته للحقيقة، ويفضي إلى نصوص مخالفة لما أرادها مؤلفوها، ولذلك أمثلة لا حصر لها فيها من العجائب والمناكير الكثير.

يقول العلامة عبد السَّلام هارون – برَّد الله مضجعه– في بيان جامع: " ليس تحقيق المتن تحسينًا أو تصحيحًا، وإنما هو أمانة الاداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها ... وإذا كان المحقق موسومًا بصفة الجُرأة فأجْدَرُ به أن يتنحَّى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر. إن التحقيق نتاج خُلقي لا يقوى عليه إلا من وُهِب خلَّتين شديدتين: الأمانة والصبر، وهما ما هما !! "[2]. ويقول في موطن أخر بعد أن ذكر تجربته في تحقيق كتاب الحيوان للجاحظ الذي اعتمد في تحقيقه على نحو 290 مرجعًا مباشرًا، ومثلها أو يزيد مما لم يقتبس منها، وقراءته للنص سبع مرات، ضمن منهجية أختطها لنفسه رحمه الله: "تحقيق نصوص التراث

---

[1] حول تجربتي في إحياء التراث، ضمن قطوف أدبية حول تحقيق التراث، عبد السلام هارون: ص 90.

2 تحقيق النصوص ونشرها: ص 47.

محتاج إلى مصابرة ومثابرة، وإلى يقظة وانتباه عظيمين، وإلى سخاء في الجهد الذي لا يضن على الكلمة الواحدة بيوم واحد، أو أيام معدودات"[1].

وسلامة الذوق، ورهافة الحس، مطلب مهم لكلٍّ من المحقق والمفهرس، فكثيرًا ما يُصادف نصوصًا فيها من الاضطراب والتحريف ما لا يلحظه – فضلاً عن أن يعالجه- إلا دقيق النظر، صادق الحدس بمواطن الخطأ والنقص، والتصحيف والتحريف، بصيرًا بلغة العرب وأساليبها، عارفًا بموارد الكلام مصادره، فطنًا لصحيحه وسقيمه، خبيرًا بلغة المؤلف وأساليب عصره[2]. إضافة إلى احتياج الفهرسة إلى وصف الزخارف والحليات والتصاوير وغير ذلك.

وقد لمس العلماء قديمًا وحديثًا تلك الصعوبة في التعامل مع النصوص تحقيقًا وتدقيقًا، فهذا عثمان بن بحر الجاحظ يقول: "ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفًا أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرِّ اللفظ وشريف المعاني، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام"[3]. وهذا أبو حيان ال في مقابساته يقول: "...........". وشوقي ضيف –رحمة الله عليه- الذي يجيب على ....

يقول المستشرق الروسي كراتشوفسكي: "الاشتغال بدراسة المخطوطات يحمل في ثناياه السرور والحزن معًا، شأنه في ذلك شأن أيّ شيء في الحياة، إلا أن المخطوطات غيورة، فهي تطمع دائمًا في أن تَسْتحوذ على كل اهتمام الإنسان، وعن ....

أمَّا الجانب المعرفي، فأحب أن أشير أولاً إلى الفرق بين ثقافة الباحث في أحد المجالات العلمية، حتى المتصلة بالتراث العربي، كالفقه والتفسير والنحو وتاريخ الطب والهندسة عند العرب، وبين المفهرس والمحقق لنصٍّ منها، فالباحث في التاريخ الإسلامي، الذي يُعدُّ لرسالة علمية عن تاريخ مصر في عهد الفاطميين، قليلاً ما يحتاج إلى مصادر ومراجع في غير علم التاريخ، بل ربما في غير الفترة التي يدرسها، مع التسليم بأن خلفيته الثقافية العامة وقرائته، ومراجعه المتنوعة، لابد أن تسهم في نجاح دراسته ونتائجها. أمَّا المحقق لنصٍّ

---

1 قطوف أدبية: ص 28.

[2] أفدتُ من: تحقيق التراث العربي، عبد المجيد دياب: ص 152.

[3] الحيوان: 79/1.

تاريخي مثلاً فينبغي عليه إلى جانب تخصصه في علم التاريخ، إلى تحصيل معارف أخرى كثيرة جدًا، تتراوح ما بين الإتقان والإلمام، مما سنأتي على تفصيل أهمِّه.

ورغم أن الثقافة المعرفية للمفهرس تكاد تتفق مع ثقافة المحقق، إلا أن هناك شيء من الفروق، ونسب التركيز بين كلٍّ، وعلى هذا فقد قسَّمنا هذه المعارف إلى ثلاثة أقسام، مراعاة لهذه الفروق. "وواضح، إن شاء الله، أن عُدَّة المفهرس هي عدّة المحقق، وأن ثقافة أحدهما هي ثقافة الآخر، وليس في ذلك إعنات أو مشقة، فهذا هو الحد الذي لا ينبغي تجاوزه، إذاُ ريد للمخطوط العربي أن يُفهرس على نحو جادٌ لا هزل فيه" [192].

أولاً: معارف يشترك فيها المحقق والمفهرس:

وهي معارف كثيرة يمكن أن تندرج تحت فرعين رئيسين: معارف عامَّة يحتاجها المفهرس والمحقق لأيِّ نصٍّ، ومعارف متخصِّصة تتطلبها نصوص مُعيَّنة. أمَّا المعارف العامة فأولها: **علم المخطوطات**، تاريخًا ومادةً، ففي تاريخ المخطوط العربي، يينبغي أن يتعرف على نشأته وأطواره، وتاريخ الرواية والتدوين، والتأليف والإملاء، والمبيَّضات والمسوَّدات، والوراقة والوراقون، وغير ذلك، ولا بأس عليه إن شاء الله أن يتوسع فيقرأ في تاريخ الكتب والمكتبات، ونظم التربية والتعليم، ومدارس العلم ومجالسه، إلى غير ذلك مما يتصل بتاريخ الفكر والحضارة الإسلامية. وما دمنا تحدثنا عن التاريخ فلا بأس أن نشير إلى أهمية الإلمام بتاريخ الإسلام إلمامًا كافيًا، وكذلك تاريخ الطباعة، وتاريخ نشر التراث العربي، ومن أحسن ما كُتب في الأخير كتاب "تاريخ نشر التراث العربي" للدكتور محمود الطَّناحي، والتوسع في هذا الجانب ألزم للمحقق.

وفيما يتعلق بالكيان المادي للمخطوط، فيدرس صناعة المخطوط، من حبر وورق –وعلامته – وتجليد وأدوات للكتابة، وأنواع الزخارف، والنصوص المصاحبة (أو خوارج النص) كالإجازات والتملكات ... إلخ، لما يساعده ذلك من أمور من أهمها تقدير عصر المخطوط غير المؤرخ، وكشف المزور منها. ويجب عليه كذلك دراسة علم الخطوط وتطورها، ويكفيه في هذا الجانب أن يلم بتاريخ الخطوط وتطورها، مع تحصيل مهارة التمييز بين أنواع الخطوط المستخدمة في المخطوطات، وطرق كتابتها، وهذا من أهم ما يكون للمحقق والمفهرس جميعًا. وهذه المعارف لابد أن تصقل بالجانب الصناعي، بالاحتكاك المباشر بالمخطوطات الأصلية، والإفادة من خبراء المخطوطات وفهرستها، والإفادة من الفهارس المطبوعة لكبار المفهرسين، وتوصيف النُّسخ بمقدمات كبار المحقِّقين، وظاهر أن بعض هذه الجوانب يتأكد على المفهرس أكثر من المحقق.

ويجب على المحقق أن يتقن[1] **قواعد اللغة العربية؛** صرفًا، ونحوًا، وعروضًا، وبلاغة، وإملاءً، وأن يكون على دراية بعلامات الترقيم، وغير ذلك من فنون العربية، فاللغة هي لباب التحقيق، وهي مع علم المخطوطات، جناحي ثقافة المحقق، والذي لا يجد في نفسه أهلية لذلك فعليه ألا يقدم على أمر التحقيق، وليدعه حتى يكمل عدَّته، وقد يصلح أحيانًا أن يُعوّض نقصه في ذلك بإشراك غيره ممن يُحسِن القواعد أو تكليفه بالمراجعة. وهذا يدفعنا إلى الكلام عن التحقيق المشترك، الذي يتعاون فيه أصحاب التخصصات المختلفة في إخراج نص واحد، فهناك من ينسخ النص ويقابله، وآخر يخرج الحديث، وثالث يخرج الشعر والأدب، وهكذا، بحيث يخرج النص أقرب ما يكون للصواب، لندرة المحقق الذي يجمع بين التخصصات جميعًا، والصورة الأقرب للتحقيق المشترك نجدها مطبَّقة أحيانًا في بعض النصوص العلمية كالطب والهندسة وغيرها. وعليه الإكثار من مطالعة كتب الأدب، وحفظ عيون الشعر والأمثال، ومراجعة معاجم اللغة بأنواعها، مع الاهتمام بمعاجم المعاني والأسلوب، ومؤلفات المعاني الشعرية والأدبية.

ومنها: العلم بأنواع العلوم والمؤلفات، ومناهجها، وطبعاتها، وأبرز المؤلَّفات والمؤلِّفين في كل علم. وعليه أن يعطي وقتًا للاطلاع على المكتبة العربية بمختلف علومها، التراثية منها والحديثة، وله أن يولي كتب تقاسيم العلوم ومبادئها وتعريفاتها اهتمامًا خاصًا وكذلك كتب الببليوجرافيا والتراجم. وعليه كذلك أن يتابع ما تخرجه المطابع من الكتب المحققة حديثًا، يَسْبُرها ويُقيِّمها، مع مداومة النظر في تحقيقات كبار المحققين ومقدماتهم.

"لابد لمفهرس المخطوطات [ومحقق نصوصها] من ثقافة واسعة، وإدراك واسع بتاريخ الكتاب العربي، وبداية التدوين، ثم معرفة عامة –ولا أقول تامة– بمسار التأليف من زمن الخليل بن أحمد (ت 170 هـ) إلى زمن الشوكاني (ت 1250 هـ)، وستتضمن هذه المعرفة الوقوف على طرائق المصنفين ومناهجهم، والإلمام بمصطلحات العلوم والفنون، وإدراك العلائق بين الكتب والمؤلفين: تأثرًا أو نقدًا أو شرحًا أو اختصارًا أو تذييلاً، ثم من وراء ذلك كله معرفة تاريخ الكتاب المطبوع ومراحل نشر التراث وسماتها"[2].

"ومن ثقافة المفهرس [والمحقق] **إدراك العلائق بين الكتب،** فبعض الكتب بينها وشائج وقرابات، لا تظهر إلا بقراءة مقدماتها، وهذه العلائق قد تكون ظاهرة في عنوان الكتاب، كعبارات: شرح – تكملة –

---

1 ولعل المفهرس يكفيه أن يلم إلمامًا كافيًا، وهو محتاج إلى اللغة دائمًا، وخاصة في قراءته للمخطوط، ويكفي أن دلالات حرد المتن (نهاية المخطوط الذي يذكر فيه معلومات النسخة) قد تؤدي إلى معاني مختلفة، دائرة ما بين التأليف والنسخ، لا يفصل فيها إلا من له إلمام جيد باللغة [انظر للأمثلة كتاب: صنعة الخط، عبد القادر أحمد: ص 141-150، وإن كان في بعضها نظر].

2 الطناحي: ص 192.

ذيل – صلة – اختصار – تهذيب ...وهذه النوع من العلاقة بين الكتب أسمّيِّة: علاقة قرابة العَصَبة، وهناك علاقة قرابة أخرى، أسميها: علاقة ذوي الأرحام، وأعنى بها تلك الكتب التي تدور في فلك بأعيانها، دون أن يذكر ذلك في عنواناتها" ص 214، 215 وانظر أمثلتها: ص 215، 216 كتاب د.عرفات ....

ومن ذلك معرفة "**واقع المخطوط**، من حيث وجوده وعدم وجوده، أو وجود قطعة منه أو جزء من أجزائه، ثم من حيث كثرة نسخه في المكتبات وقلتها"[1]، ثم يقول: "وهذه النبذة الموجزة التي ذكرتها عن المخطوطات المفقودة والناقصة والقليلة النُّسخ والوحيدة، أضعها أمام مفهرس المخطوطات، ليكون على ذكر منها وتنبُّه لها، حتى إذا ساقته الظروف إلى خزانة عامرة، أو فهارس مشحونة بأسماء المخطوطات كانت عينه شاخصة تبحث عن شيء من هذه المخطوطات التي ذكرتُ أمرها، فإذا وقع على شيء منها أخذه بكلتا يديه، وشدَّ عليه يد الضنانة، وأيضًا عضَّ عليه بالنواجذ"[2] .

فأولها: العلم بقواعد تحقيق النصوص، وقواعد فهرسة المخطوطات، ومن الضروري تعضيد هذه المعرفة بالقراءة في كتب مصطلح الحديث وآداب الطلب التراثية، لا سيما المبكرة منها[3]، وبالمهم من علم المكتبات والمعلومات، كالفهرسة والتصنيف وغيرها، إضافة إلى قراءة الكتب المتخصصة في علمي التحقيق والفهرسة.

التخصص في العلم الذي ينتمي إليه النص المراد تحقيقه، وأن يكون عارفًا بمصطلحاته ومراجعه وأعلامه، وتاريخه وتطوره.

ومن المفيد متابعة **الدوريات التراثية**، لا سيما المعتنية بقضايا المخطوطات، كمجلة معهد المخطوطات العربية، وتراثيات، والمورد (متوقفة)، والمجامع العربية (القاهرة، دمشق، بغداد، عمان)، و**المجلات المتخصصة في علوم المكتبات وعروض** الكتب كالفهرست ووجهات نظر وغيرها. يقول الطناحي: "ومن ثقافة المفهرس أيضًا أن يكون على وعي ومتابعة بما يُكتب عن شئون المخطوطات، وبخاصة ذلك الجانب الذي يُعْنَى بنفي نسبة الكتب إلى من نُسبت إليهم، ثم إثبات نسبتها إلى أصحابها الحقيقين، وفي ذلك دُرْبة للمفهرس على أن يُناقش الكتب ويستنطقها، ويعرف مداخلاتها ويأنس بدُروبها وضرُوبها"[4]

---

1 الطناحي: ص 199.

2 الطناحي: ص 206.

3 لقائمة أولية بأهمها انظر: ثقافة المفهرس: ص 217.

4 الطناحي: ص 210.

"وهذا الذي ذكرته كلُّه من أدوات ثقافة المفهرس، يأتي من قبله ومن بعده رافدٌ من روافد العلم، هو سلطان الروافد وإمامها: وهو **مجالسة أهل العلم ومذاكرتهم**، لاستخراج الخبيء من علومهم ومعارفهم، وهذا أصل من أصول ثقافتهم العربية، فقد كانت الرواية الشفوية هي أولى مراحل نشر العلم، وهي كذلك عند كل الأمم، لكنها عندنا أظهر وأبين. ومع شيوع التدوين وكثرة التأليف، فقد بقيت وجوه كثيرة من الرأي عند أهل العلم لم يسجّلوها في كتب، وإنما يظهر منها الشيء بعد الشيء بالمساءلة والمفاتشة والمذاكرة، ومهما اجتهد المرء في القراءة والتحصيل فسيظل في حاجة إلى مجالسة أهل العلم والانتفاع بثمرات تجاربهم ومخزون قراءاتهم"[1].

"وأُوَكِّدُ ضرورة الإفادة من التقنيات الحديثة، من قِبَل المحققين والمفهرسين، كالكمبيوتر، ووسائطه كالتصوير الرقمي والماسحات الضوئيّة المتطورة، وأنظمة البرمجة والتحليل والتصنيف، وشبكة الإنترنت، وذلك للاستفادة ممّا تتيحه هذه الأداوت الحديثة من آفاق رَحْبَةً لدراسة المخطوط. فالتصوير الرقمي مثلاً يوفّرُ نسخة طبق الأصل من المخطوط، بألوانه الطَبَعيَّة، من مداد وزخارف وصور، بدرجة عالية من الوضوح والدِّقة، كما تتيح برامج الصور المتخصصة إمكانيات متقدمة من تحسين الصورة، كتكبير الحجم، وتحسين درجة الوضوح والنقاء، وكثافة الظِّل وتركيز اللون ... إلخ، مما يمكن معه أن يُؤثِّرَ في قراءة النّص المخطوط صوابًا وخطأً. فإذا كان التّحقيق هو قراءة النّص وتأديَتُهُ «على الوجه الذي أراده عليه مؤلِّفُهُ، أو على وجهٍ يَقْرُبُ من أصله الذي كتبَه عليه مؤلِّفُهُ»[2]، فهذا يعني أنَّ استخدام هذه التقنيات – ما تيسرت– ليس أمرًا اختيارًا، **بل لا نبعُدُ إن قُلنا** أنّه لا يَصحُ بعد الآن إخراج تحقيق أو فهرسة لا تعتمدُ على هذه التقنيات، أوعلى الأقل فيما يُشْكِلُ من النّصوص، فتراثنا المخطوط لم يَعُد يحتملُ أي مخاطرة، سواء لمادته أو لمضمونه"[3].

وليس من نية هذا المقال الكلام على عُدَّة المحقق والمفهرس –وإن وردتْ اللفظة في الاقتباسات– من المصادر والمراجع والإجراءات، التي يصطحبها حال عمله، وإنما على الثقافة التي تسبق عمله وتسايره. ومع

---

1 ثقافة المفهرس: 218.

2 مناهج تحقيق التراث، رمضان عبد التواب : ص 5 .

3 بتصرف من: نحو علم مخطوطات عربي للحلوجي: عرض محمود زكي، مجلة الفهرست (ع16)، ص .

هذا فلا بأس من الإشارة إلى عناوين أهم الحقول التي يحتاجها المحقق فحسب، ويمكن لمن أراد الاستزادة أن يراجع: "أدوات تحقيق النصوص: المصادر العامة" لأستاذنا عصام الشّ ّ َنْطِي، و"التحقيق وأدواته" لأستاذنا الدكتور عبد الستار الحلوجي، وإلى المباحث المتعلقة بالموضوع بمؤلفات علم التحقيق[1]:

1- فهارس المخطوطات والتعريف بمراكزها.

2- فهارس المطبوعات.

3- الببليوجرافيات التراثية.

4- تراجم الأعلام.

5- مصادر التخريج والتعليق (ولها تقسيمات فرعية).

6- المعاجم.

7- المجاميع والدوريات.

8- الكشَ افات.

وبعد، فهذه ملامح أولية اقتضتها هذه العجالة، والله أسأل أن ينفع بها، وأن ييسر لي فرصة بيانها وتفصيلها فيما أستقبله، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

===============

لقد أخلصتُ في كلماتي السابقة لثقافة المفهرس وعُدَّته وأدواته التي يستقبل بها المخطوطة التي يريد ان يفهرسها، لكني لم أتعرض .... فالكلام في هذا الجانب كثير، وأنا إنما أردتُ بكلماتي تلك أن أُعِدَّ عالما لا مالئَ بطاقة. 220

علم المخطوطات للمفهرس، واللغة والتخصص للمحقق

قلنا ثقافة ولم نقل شروط، وقلنا أنها تسبق وأيضًا تساير عمل المحقق والمفهرس، ولسنا هنا في موطن تفصيل بين الضروريات والكماليات، فهذا شأن صاحب العمل ينظر في نفسه، وطبيعة وحاجات العمل ذاته. وليس

---

[1] راجع: "أدوات تحقيق النصوص للشنطي" عرض: محمود محمد زكي، مجلة تراثيات، ع 11 (قيد الطبع).

هدف هذا المقال حشد المعارف التي تكون ثقافة المحقق والمفهرس وإنما هي عناوين وإرشادات لأهم ملامح هذه الثقافة من وجهة نظر الكاتب، مع الإحالة إلى جملة من المراجع (الأوليَّة؟) ليرجع إليها من أراد، وهذه المراجع لم يراعى فيها الإحاطة ولا الكفاية، وإنما هي مراجع منتقاة، تُسلِم إلى أخواتها.

* في ص 176 : يُنبّه المؤلفُ المحققَ إلى أنَّ عليه بعد تأكُّدِه من استحقاق النّص التراثي للنشر والتحقيق ، أن يتأكد إن كان قد سبق نشره مُحقَّقًا أم لا ؛ لأن ما لم يُحقق أوْلى بالتّحقيق من غيره ، وإن لم يمنع ذلك من إعادة تحقيق نصٍّ سبقَ نشره بلا تحقيق أو بتحقيق رديء لم يخدم النّص كما ينبغي . كما أن العثور على نُسَخٍ أصليّةٍ لم تُتَح للمحقّق الأول يُعدُّ سببًا كافيًا لإعادة التّحقيق .

وقد يصح هنا تقييد هذا الإطلاق وتوسيعه ؛ أما التقييد فهو أنّ هذا المُسوّغ لإعادة التحقيق قد لا يسلم به بمجرد العثور على نُسَخ أصليّة – حتى ولو كانت نسخة المؤلف – ، وإنما بوجود اختلافات وفروق مهمة بين النّصوص ، وأمّا الفروق اليسيرة فيكون محلُ التنبيهِ عليها مقالاً علميًا ، ويكون محل التنبيه كذلك على أي ملاحظات على التحقيق، مع تزويد المحقّق أو الناشر بها . أمّا التوسيع فهو أنّ هذا المُسوّغ قد ينسحب كذلك على العثور على أي نسخة كانت ، ما لم تتوفر لدينا نسخة المؤلف ، حيثُ ينبغي على المحقّق تسجيل كافّة الفروق بين النّسخ أيًّا كانت ، فرُبّ صوابٍ نستقيه من نسخة رديئة أو حديثة ، مع الاحتفاظ برُتَب النُّسخ ، والله أعلم.

هذا وقد يصحُّ ضمّ حالات أخرى لمُسَوِّغات إعادة التحقيق ، قد يكون منها ندرة النشرة المحقّقة ، وهي أمرٌ نسبيٌّ. ولعله من المفيد تناول هذه القضية : « أولويات النشر ومُسَوِّغات إعادة التّحقيق » بمزيد بحثٍ ومناقشةٍ ، من قِبَلِ أهل التَّخصُّص .

وأمّا التَّقييم : فهو تقدير قيمة المخطوط ونُسَخِهِ ، ومعايير هذا التَّقدير ، والتي عَدَ أهمَها : موضوع المخطوط ، ومكانة المؤلف ، وأصالة المادّة العلميّة ، وتاريخ النَسْخ ، واكتمال النُّسْخَة ، وصحة النّص وسلامته من أخطاء النّسْخ وعدم تعرضه لأي نوع من أنواع التّزوير ، وأخيرًا توثيق النُّسْخة .

"ومما يفيد جدًا في تكوين ثقافة المفهرس: قراءة مقدمات أثبات المحققين، وتأمل وصفهم للنسخ المخطوطة التي ينشرون عنها تحقيقاتهم، وإثبات ما على النسخ من قراءات وإجازات وتملكات وبلاغات" [الطناحي: ص 213].

- أولويات التحقيق، معايير التقييم والندرة في المخطوط والمطبوع، مسوغات إعادة التحقيق، فروق النسخ، فروق الطبعات، احتياجات الأمة في النشر
- التعامل مع الناشرين ومؤسساتها، وما على المحقق وماله.
- اختيار الناشر المناسب: الأمانة، التوزيع العلمي والتجاري، الذي يوفر عائد مادي مناسب لجهد المحقق ووقته وتكاليف المخطوطات والمصادر، ويساعد في جلب وتوفير المخطوطات ...
- كيفية التعامل مع القارئ المعاصر، ويقرب له موضوع الكتاب التراثي، ويحببه إليه، في التقديم له والنبذة عنه والإخراج الجيد، أما الاختيار والتوظيف فمجال بحثي خارج عن عمل المحقق، وإن كان أحق الناس به، لكن لا يطلق على العمل أنه تحقيق.
- اللغات الأجنبية، واللغات الإسلامية خاصة للمفهرس.
- المؤسسات والجمعيات، منتديات الإنترنت، والمواقع، وقواعد البيانات، ....
- دقة الملاحظة، والذاكرة القوية،
- تاريخ العلوم ....

ببليوجرافيا مختارة:

- بحث الشنطي وواجب الكبار واصحاب الخبرة ان يسجلوا تجاربهم للأجيال ... ولا يتركوا للشداة تسور ....